

Impact of Minimum Wage on Industrial Exports in Jordan

*Ayman A. Al-khatib*¹, *Nahil Saqfahait*²

ABSTRACT

The aim of this study is to measure the effect of the minimum wage on industrial exports by using panel data for the period 1999-2016. The study finds that industrial exports is determined by a combination of factors, the minimum wage not one of them, and thus increasing the level of the current minimum wage to higher levels does not affect industrial exports in Jordan. The study concluded that the minimum wage level must be revised as long as it does not cover the worker's basic needs of food and housing, thus raising the level of the current minimum wage to higher levels that can achieve many advantages. Thus, raising the minimum wage represents a step towards reforming the market for Jordanians, and increase their demand for unwanted jobs.

Keywords: Minimum Wage, Industrial Exports, Jordan.

1 PhD in Business Economics, Ministry of Industry, Trade and Supply (MoITS), Amman, Jordan:

✉ Ayman.ktb@hotmail.com

2 Professor, The University of Jordan, Business College, Business Economics Department, Amman, Jordan:

✉ nahil.saqfahait@ju.edu.jo.

Received on 17/2/2020 and Accepted for Publication on 24/8/2020.

أثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية في الأردن

أيمن أحمد الخطيب¹، نهيل إسماعيل سقف الحيط²

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية في الأردن للمدة الزمنية (1999-2016)، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإن الصادرات الصناعية تتحدد نتيجة مجموعة من العوامل، فالحد الأدنى للأجور ليس واحدًا منها بالتالي فإن زيادة الحد الأدنى للأجور لا يؤثر على الصادرات الصناعية في الأردن. وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات منها إعادة النظر الفعلي في الحد الأدنى للأجور لطالما قيمة الحد الأدنى للأجور منخفضة بالنسبة إلى متوسط الأجور السائدة في كل القطاعات الاقتصادية، فرفع الحد الأدنى للأجور، وقد يمثل خطوة لإصلاح سوق العمل لدى الأردنيين وزيادة إقبالهم على مهن غير مرغوبة دون أن يؤثر سلباً على الصادرات الصناعية.

الكلمات الدالة: الحد الأدنى للأجور، الصادرات الصناعية، الأردن.

1 دكتوراه اقتصاد أعمال، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الأردن.

✉ Ayman.ktb@hotmail.com

2 أستاذ دكتور، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

✉ nahil.saqfalthait@ju.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2020/2/17 وتاريخ قبوله 2020/8/24.

1. المقدمة

تبرز أهمية حماية العمال ذوي المهارات المنخفضة من الفقر والاستغلال إضافة إلى تحديد دخل مناسب يكفيهم لسد احتياجاتهم المعيشية الأساسية، وزيادة النمو الاقتصادي من خلال تحفيز وتشجيع العمال، وزيادة مساهمتهم الاقتصادية من خلال العمل، ومع تدخل الدولة لفرض الحد الأدنى للأجور وزيادته عبر الزمن، وقد تحدث انعكاسات سلبية على الإنتاج والعمالة والنمو الاقتصادي والصادرات الصناعية ما لم ينعكس على الإنتاجية.

وإن الحد الأدنى للأجور وما ينجم عنه من زيادة في تكلفة عنصر العمل من الممكن أن تنعكس على هيكل التكاليف في النشاط الصناعي، فإما أن تتأثر الصادرات سلباً، إذا كانت الأجور في المنشآت منخفضة، وارتفعت بفرض أو زيادة الحد الأدنى للأجور مما ينجم عنه انخفاض في القدرة التنافسية للصناعات، أو أنه لن تتأثر الصادرات بشكل سلبي، إذا كانت الأجور العمالية أو متوسطات الأجور في الصناعات مرتفعة وتزيد عن مستوى الحد الأدنى للأجور، وبالتالي فإن فرض أو زيادة الحد الأدنى للأجور، ولن يسبب رفع تكلفة عنصر العمل لهذه المنشآت وعليه لن تتأثر الصادرات بشكل سلبي.

ويعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية باعتباره مؤشراً أساسياً لقياس تطور الدول أو تخلفها، فهو بمثابة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية، ولعلاقته الوثيقة بنمو الدخل القومي من ناحية أخرى (طلافة، 2004). كما أن الصناعة في الأردن تُعتبر من العناصر المهمة، والمؤثرة تأثيراً مباشراً في الاقتصاد الأردني، فهي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعمل على تنمية إيرادات المنتجات الصناعية، والتي تباع في السوق المحلي، ويصدر جزء منها إلى أغلب دول العالم، وساهم قطاع الصناعة ما نسبته (20%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

وإن تحديد الحد الأدنى للأجور وتعديله يعتبر أحد السياسات الاقتصادية للحد من مشكلة الفقر في الدرجة الأولى، إلا أن ذلك قد يكون له بعض الانعكاسات السلبية على

الاقتصاد، وإن زيادة الحد الأدنى للأجور وما ينجم عنه من زيادة في تكلفة عنصر العمل من الممكن أن تنعكس على هيكل التكاليف في النشاط الصناعي من خلال اتجاهيين متعاكسين، فإما أن: تتأثر الصادرات سلباً، إذا كانت الأجور في المنشآت منخفضة، وارتفعت بفرض أو زيادة الحد الأدنى للأجور، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع في تكلفة عنصر العمل، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما ينجم عنه انخفاض في القدرة التنافسية للصناعات.

أو لن تتأثر الصادرات بشكل سلبي، إذا كانت الأجور العمالية أو متوسطات الأجور في الصناعات مرتفعة وتزيد عن مستوى الحد الأدنى للأجور، وبالتالي فإن فرض أو زيادة الحد الأدنى للأجور، لن يسبب رفع تكلفة عنصر العمل لهذه المنشآت، وبالتالي لن يؤثر على تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية للصناعات وعليه لن تتأثر الصادرات بشكل سلبي ومن هنا يأتي هدف هذه الدراسة.

وتتكون هذه الدراسة من ثمانية فصول، استعرض الجزء الأول منها المدخل العام للدراسة، محتوية على مقدمة للدراسة وأهميتها وفرضياتها، ويتناول الجزء الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، وأما الجزء الثالث فيستعرض الحد الأدنى للأجور في الأردن، بالإضافة إلى الجزء الرابع إذ يستعرض القطاع الصناعي والصادرات الصناعية في الأردن، في حين يركز الجزء الخامس على مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتناول الجزء السادس التقدير القياسي لأثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية في الأردن، وأخيراً يستعرض الجزء السابع نتائج الدراسة وتوصياتها.

1.1 أهمية الدراسة:

يُظهر صاحب العمل تخوفه من أثر تحديد الحد الأدنى للأجور لزيادة تكاليف إنتاجه، أما بالنسبة للعامل فيرى بأن الحد الأدنى للأجور منخفض، ودون المستوى الذي يحقق احتياجاته الأساسية. لذا تبنت الحكومة الأردنية عملية تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل دوري وذلك لتكون العنصر المسيطر لمواجهة الفقر، ورفع مستوى المعيشة للعامل في الدرجة الأولى، مع الأخذ بالاعتبار العبء الذي سيتربط على

2-1-1 الحد الأدنى للأجور

تعد سياسة الحد الأدنى للأجور من السياسات التي تتبعها الكثير من الدول من أجل تحقيق حد أدنى من الدخل يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية من غذاء ومسكن وملبس، وبالرغم من الإجماع على أهميتها من النواحي الاجتماعية، إلا أنه ما يزال هناك جدل حول أثرها الاقتصادي.

ويمكن تعريف الحد الأدنى للأجور بأنه الحد الأدنى الذي يقاضاه معظم المشتغلين في دولة ما، بحيث يكفل تأمين الاحتياجات الدنيا للمشتغل ولأسرته في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة (ILO, 2006) ويعرف بأنه التدخل المباشر من قبل الحكومة لحصول العامل على أجره وتغطية احتياجاته واحتياجات عائلته، من مأكّل، وملبس، ومسكن، ومشرب (الاتفاقيات العربية لمنظمة العمل العربية، 1983). وعرف قانون العمل الأردني الحد الأدنى للأجور بأنه الحد الأدنى من الأجر الذي يقاضاه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيّاً كان نوعها، باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي (قانون العمل الأردني، 1996).

وتشير نتائج الدراسات التي تتبنى نموذج العرض والطلب والذي يفترض وجود منافسة تامة، أن زيادة الحد الأدنى للأجور تقع فوق مستوى التوازن السوقي ممّا يسبب تقليص عدد الوظائف المتوفرة في السوق، إذ يتجه صاحب العمل إلى تقليص عدد العمال من أجل التعويض عن الخسارة التي تتجم عن ارتفاع التكاليف التي يسببها ارتفاع الأجور، أو أن يتم تقليل أرباح صاحب العمل (ILO, 2011). وبالمقابل، هناك من يحتاج أن هذه الزيادة في التكاليف يمكن تعويضها من خلال زيادة إنتاجية العمال، مما يؤدي إلى تحسين قدرتهم الاستهلاكية، وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي الذي ينعكس بدوره على شكل زيادة في مستوى التوظيف (فلاح، 2014).

وفيما يلي تحليل الآثار المترتبة على فرض الحد الأدنى للأجور بشكل مبسط، بحيث يتم تحديد الآثار المترتبة على فرض الحد الأدنى للأجور من خلال الشكل رقم (1)، إذ يُفترض أن السوق هو سوق تنافسي، وأن تشريع الحد الأدنى للأجور سيشمل جميع العمال (المهرة وغير المهرة) في سوق العمل.

المنتج والمستثمر من ذلك. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة لقياس فيما إذا كان هناك أثر للحد الأدنى للأجور على المنتج والمستثمر لينعكس أثره على الصادرات الصناعية في الأردن بالتالي تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضية: "لا يوجد أثر معنوي لزيادة الحد الأدنى للأجور على حجم الصادرات الصناعية في الأردن".

وتشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق لعدد من الدراسات التي يمكن أن تبدأ من هذا الإطار، والاستفادة منها في عدد من الجهات الحكومية منها وزارة العمل، وبعض الجهات الأخرى المرتبطة بها والمعنية بالحد الأدنى للأجور.

2-1-2 منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) للمدة الزمنية (1999-2016)، وبالاعتماد على ثلاثة نماذج قياسية بهدف تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على كل من الصادرات الصناعية الإجمالية كما يلي:

- تشمل كل الأنشطة الصناعية الإجمالية حسب التقسيم أو التصنيف الصناعي المستوى الثاني (ISIC3-DIGIT2) والتي تشكل (19) نشاطاً مرتبطة بالصادرات.
- صادرات الصناعات التحويلية وتشمل كافة أنشطة الصناعات التحويلية حسب التقسيم أو التصنيف الصناعي المستوى الثاني (ISIC3-DIGIT2) التي تشمل (15) نشاطاً للصناعة التحويلية.
- صادرات الصناعات الاستخراجية التي تشمل نشاطين تصديريين.

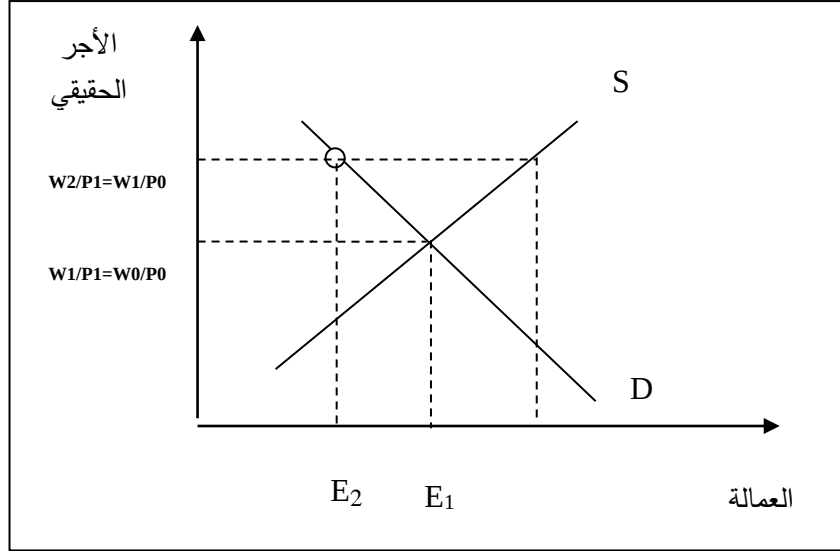
وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لتقدير معلمات النموذج آخذاً بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على الصادرات الصناعية والتي من أهمها سعر الصرف، والنتائج المحلي الإجمالي وذلك لاختبار الفرضية الآتية: لا يوجد أثر معنوي للحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية في الأردن.

2 الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

الشكل رقم (1)

التوازن في سوق العمل قبل وبعد فرض الحد الأدنى للأجور على العمالة



المصدر: (Ehrenberg and Smith, 2012, p111)

ارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم انخفاض الأجر الحقيقي من (W_2/P_1) إلى (W_1/P_1) ، وبالتالي يزيد الطلب على العمال، وتستمر هذه السياسة إلى أن يعود السوق إلى حالة التوازن عند مستوى الأجر الحقيقي (W_1/P_1) ، ومستوى التشغيل (E_1) ، وبهذا فإن انخفاض مستوى التشغيل ناتج عن فرض الحد الأدنى للأجور في المدى القصير، إلا أن ذلك سيختفي في المدى الطويل، وإذا ما اتبعت الحكومة سياسة توسعية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار (Van Our, 2008) (Sapsford and Tzannatos, 1993).

2-1-2 القطاع الصناعي:

يساهم القطاع الصناعي في عملية النمو الاقتصادي بشكل مباشر، وذلك من خلال امتصاصه للعمالة المحلية، ودعمه لميزان المدفوعات، إضافة إلى أنه يعمل على تحريك العديد من القطاعات الأخرى، والمشاركة في دعم دوران عجلة النمو الاقتصادي باتجاه الأمام، ويندرج ضمن نشاط القطاع الصناعي الأنشطة الآتية:

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أنه عند تقاطع منحنى العرض والطلب للعمالة يتحدد مستوى التشغيل عند (E_1) ، والأجر التوازني هو (W_1/P_1) ، وذلك قبل فرض حد أدنى للأجور. فإذا قامت الحكومات في بلد ما وفرضت حد أدنى للأجور يساوي (W_2/P_1) ، وهو أعلى من مستوى الأجر التوازني (W_1/P_1) ، فهذا سيعمل على رفع مستوى الأجر الحقيقي إلى (W_2/P_1) ، ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن مستوى التشغيل سينخفض إلى (E_2) ، وبسبب ارتفاع الأجر الحقيقي، وبالتالي فإن الانخفاض في مستوى التشغيل نتيجة فرض الحد الأدنى للأجور، ويمثل في الفرق بين (E_1-E_2) ، وبهذا تزداد أعداد العاطلين عن العمل نتيجة فرض الحد الأدنى للأجور، وانخفاض القوة الشرائية مع مرور الوقت.

وإن انخفاض مستوى التوظيف، سيجبر الحكومة على اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات التوسعية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد الوطني وخفض معدلات البطالة، مثل زيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب، وزيادة عرض النقد، إذ تؤثر هذه السياسات على تنشيط حركة الاقتصاد، وهذا يعمل على

التركيز على الحد الأدنى للأجور. وفي دراسة (Obeng, 2015) التي هدفت إلى معرفة تأثير الحد الأدنى للأجور وقدرته التحفيزية على النمو الاقتصادي في غانا، للفترة (1984-2013)، باستخدام الانحدار الذاتي (ARDL)، ووجود علاقة بين الحد الأدنى للأجور والاستثمار، وأظهرت أن الحد الأدنى للأجور ذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وأظهرت النتائج الواردة في التقدير أن الحد الأدنى للأجور يعمل على زيادة حجم الاستثمارات. وأما بالنسبة إلى دراسة (ابوسل، 2006) هدفت إلى تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على صادرات القطاع الصناعي، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) خلال المدة (1994-2004) وخرجت بنتيجة أن القطاع الصناعي لم يتراجع ادائه بالنسبة للصادرات. وفي دراسة (طلافحة، 2004) والتي هدفت لتحليل أثر الزيادة في الحد الأدنى للأجور على القطاع الصناعي لاقتراح الأجر الأردني الذي يتناسب مع ظروف سوق العمل الأردني من خلال تحليل تكاليف الإنتاج لبيان تكلفة عنصر العمل إلى التكاليف الكلية في القطاع الصناعي، وكانت النتيجة أن تكلفة عنصر العمل من التكلفة الكلية لأنشطة القطاع الصناعي منخفضة بشكل عام وأثرها على التكاليف الكلية قليلة، إضافة إلى أن أثر زيادة الحد الأدنى للأجور إيجابي على الدخل والانفاق والطلب الكلي، مما يزيد من النشاط الاقتصادي، دراسة (Stewart, 2004) بحثت في أثر فرض حد أدنى للأجور في بريطانيا، وقامت باستخدام منهج الفروقات لتقدير الأثر في فترتين؛ فترة لا تشمل حد أدنى للأجور وفترة شملت الحد الأدنى للأجور، وخرجت بنتيجة تؤكد عدم وجود أي أثر سلبي على العمالة بل جميع الآثار إيجابية، كما قام (Kardoosh, 2001) بدراسة بين فيها مجموعة من الآراء حول تجربة وضع حد أدنى للأجور في الأردن خلال فترة التسعينات في ظل الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة، من خلال تحليل مجموعة من الآراء حول تجربة الأردن في فرض الحد الأدنى للأجور فكان رأي المؤيدون لهذه السياسة بأنها طريقة جيدة لزيادة دخل العمال غير المهرة وزيادة الحد الأدنى للأجور وهذا يزيد من القوة الشرائية، وبالتالي يخلق طلباً اضافياً مؤدياً في ذلك إلى زيادة

• الصناعة التحويلية: تضم الصناعات الجلدية، والصناعات العلاجية، والصناعات المطاطية والبلاستيكية، والصناعات الكهربائية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات الخشبية والأثاث، والصناعات الإنشائية، واللوازم الطبية والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية والتموينية، وصناعة التغليف والتعبئة والكرتون والورق، وجميع اللوازم المكتبية ومستحضرات التجميل، وتسهم بأعلى نسبة من القطاع الصناعي، وبالتالي بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

• الصناعة الاستخراجية: تضم الصناعات التعدينية كاستخدام النفط والغاز الطبيعي في أنشطة الخدمات المتصلة باستخدام النفط والغاز والصناعات الاستخراجية، وتساهم بأقل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

• المياه والكهرباء: تضم إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة، وتسهم بنسبة أقل من الصناعة التحويلية من الناتج الإجمالي المحلي.

2-2 الدراسات السابقة:

هناك وجهتي نظر مختلفتين بخصوص أثر الحد الأدنى للأجور؛ فهناك من يؤيد ويؤكد إيجابية تطبيق وضع حد أدنى للأجور؛ لمدى تأثير الإيجابي على الصادرات الصناعية، وهناك من يعارض ويؤكد على سلبية الحد الأدنى للأجور. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات مع وضع الحد الأدنى للأجور وهي دراسة (Liton et al, 2018) التي تهدف إلى قياس أثر زيادة الحد الأدنى للأجور على مستوى التوظيف، في قطاع الملابس الجاهزة في بنغلادش، إذ أظهرت نتائج هذه الدراسة بعدم تأثيرها السلبي على البطالة في قطاع الملابس الجاهزة. وأما دراسة (Meer, 2018) التي هدفت إلى قياس مدى تأثير زيادة الحد الأدنى للأجور كسياسة جيدة لمكافحة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساته على جانب التوظيف، وهل هي موجهة بشكل جيد للمحتاجين بأن صناع السياسة قادرون على التصميم وأظهرت النتائج بأن الحد الأدنى للأجور في جميع الصناعات والأماكن التي تلي المعايير اللازمة ينبغي أن نركز على الجهود المبذولة في مكافحة الفقر على السياسات الفعالة الأخرى أفضل من

الناتج المحلي الإجمالي.

ف لديهم عدة خيارات للتعامل مع الحد الأدنى للأجور؛ فإما أن يخفضوا من نسبة أرباحهم بالمحافظة على نفس السعر لتعويض ارتفاع الحد الأدنى للأجور، أو أن يرفعوا سعر مخرجات الإنتاج لتعويض هذا الارتفاع، وهذا يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد مما ينعكس على الصادرات الصناعية بشكل سلبي.

ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لقياس أثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية في الأردن، بعد مرور فترة زمنية تستحق التقييم منذ إقرار الحد الأدنى للأجور وبدء العمل به بالأردن في عام 1999.

3 الحد الأدنى للأجور في الأردن:

بدأ تطبيق الحد الأدنى للأجور في الأردن منذ عام 1999 بشكل فعلي على جميع القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف ضمان المستوى المعيشي المناسب وتقليل حدة الفقر، وحصول العامل على أجر يكون قادراً من خلاله على تغطية احتياجاته المادية الأساسية من مأكّل ومسكن، بحيث يطبق على العمال الأردنيين المشمولين بأحكام قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته من قبل اللجنة الثلاثية، التي تضم أعضاء من وزارة العمل، واتحاد النقابات العمالية، وأصحاب العمل، مع بداية كل عام، لتحديد أي زيادة على الحد الأدنى للأجور تقررها اللجنة. (قانون العمل الأردني، 1996).

وهناك نحو (60) ألف عاملاً في الأردن مسجلين في مؤسسة الضمان الاجتماعي يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور (منتدى الاستراتيجية الأردني، 2017)، وأن نحو (15) ألف عاملاً يعملون دون الحد الأدنى للأجور في بعض قطاعات الخدمات السياحية كالمطاعم والفنادق، والتعليم الخاص، والأمن والحماية، ويمكن حصرهم في بعض المطاعم الشعبية وصالونات التجميل، وبعض المهن والخدمات مثل: الأمن وحماية المنشآت وغسيل وكوي الملابس، إضافة إلى سائقين السيارات العمومية، والمهن الحرة، والباعة المتجولين، والمحلات الصغيرة، وفي قطاعات الإنشاءات (تقرير السنوي لوزارة العمل، 2016).

كما أن هناك عدداً كبيراً من العمال يعملون وفق نظام المياومة لساعات طويلة من (15-18) ساعة، وهم لا يملكون

وهناك بعض الدراسات ضد زيادة الحد الأدنى للأجور وهي دراسة قام بها (Sabia, 2015) والتي بحثت العلاقة بين زيادة الحد الأدنى للأجور والناتج المحلي الإجمالي باستخدام البيانات الإحصائية والمسوح السكانية للفترة (1979-2012)، إذ أكدت نتائج الدراسة أن زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة (10%) تؤدي إلى انخفاض في المدى القصير من (1%) إلى (2%) بالنسبة للقطاع الصناعي. وأما دراسة قام بها (Meer & West, 2013) هدفت إلى دراسة تأثير الحد الأدنى للأجور على مستوى العمالة بالولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن الحد الأدنى للأجور يقلل فرص العمل المستحدثة التي تحدث انخفاض في النشاط الاقتصادي. وكذلك في دراسة (Neumark & Wascher, 2013) التي هدفت إلى قياس أثر الحد الأدنى للأجور على عمالة المراهقين في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، فقد توصلت إلى أن زيادة الحد الأدنى للأجور تؤدي إلى تخفيض العمالة، مما يعكس ذلك على البطالة والنمو الاقتصادي. أما دراسة (Hatch, 1998) هدفت إلى تقييم تشريعات الحد الأدنى للأجور بسوق العمال غير المهرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بينت هذه الدراسة أن أصحاب العمل يطلبون عدداً أقل من العمال نتيجة إحلال العمالة المهرة محل العمال غير المهرة، والتكاليف العالية للعمال غير المهرة وارتفاع أجورهم، وهذا يعمل على ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي تخفيض المنشأة إنتاجها وتقليل الطلب على العمال غير المهرة، وهذا يعمل على زيادة العرض، وبالتالي أثره سلبي على المتغيرات الاقتصادية ككل.

الاستنتاجات حول الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن سياسة الحد الأدنى للأجور تترك أثراً إيجابياً على العامل، وتحسن من مستواه المعيشي في الدرجة الأولى وتعمل على حماية العمال ذوي المهارات المنخفضة من الفقر والاستغلال وبالتالي تنعكس على الطلب الكلي وتخلق طلباً إضافياً مما يعكس تأثيرها على الصادرات الصناعية بشكل إيجابي. وأما أصحاب العمل،

عام 1999 إلى (801.4) ديناراً شهرياً في عام 2016، إذ سجل القطاع الصناعي أعلى معدل للأجور بين القطاعات. ويعبر مؤشر (Kaitz) عن نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط الأجور، فكلما زاد هذا الحد عن (50%) من المتوسط العام للأجور يحدث المغالاة في قيمته، بمعنى رفع كلف الإنتاج مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم الالتزام به أو قد ينعكس على فرص العمل المتاحة، ولذا اعتمدت الدراسة على استخدام هذا المؤشر (Kaitz, 1970).

ومن جهة أخرى، ويختلف الحد الأدنى للأجور في الأردن من حيث طريقة حسابه، فهو مقطوعٌ شهريٌّ، وليس مرتبطاً بساعات العمل كما هو في بعض الدول؛ وهذا قد يؤثر سلباً على إنتاجية العمال، فمن المفترض وحسب النظرية الاقتصادية أن رفع الأجور يحفز العمال إلى زيادة الإنتاج أو إنه يقلل من قدرة الشركات على التوظيف، وبالتالي يسبب انخفاض التشغيل، وارتفاع مستوى البطالة.

4 القطاع الصناعي والصادرات الصناعية في الأردن:

تُعَدُّ الصناعة في الأردن من العناصر المهمة، والمؤثرة تأثيراً مباشراً في الاقتصاد الأردني، فهي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعمل على تنمية إيرادات المنتجات الصناعية، والتي تباع في السوق المحلي، ويصدر جزء منها إلى الكثير من دول العالم.

وتمثل التجارة الخارجية جزءاً مهماً في الاقتصاد الأردني من خلال ما توفره من سلع وخدمات لا يمكن للسوق المحلي أن يوفره، إضافة كونها تجلب العملات الصعبة للاقتصاد من خلال ما تقوم به من عمليات تصدير لما يتم إنتاجه، وقد زادت الأولوية بالاهتمام في القطاع الصناعي كونه يتميز بدوره التصديري الهام، فقد أشارت تقديرات البنك المركزي لعام 2016 أن الصادرات الصناعية تساهم بحوالي (93%) من إجمالي الصادرات الوطنية، وبالتالي فإن نمو القطاع الصناعي وتوسع إنتاجه سينعكس على قطاع التجارة الخارجية وخصوصاً الصادرات الوطنية (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2016) ويوضح الجدول رقم (2) تطور الصادرات الصناعية كجزء من الصادرات الوطنية ومعدل نموها كالتالي:

عقود عمل لحماية حقوقهم من الفصل التعسفي (المركز العمالي لحقوق العمال، 2017). إذ يعاني هؤلاء العمال من عدم القدرة على سدّ الفجوة بين الدخل الشهري، وتكاليف المعيشة الأساسية من سكن، ومواصلات، وعلاج وتعليم، فمعدلات استهلاك العائلة أعلى من متوسط الأجور.

الجدول رقم (1):

تطور قيمة الحد الأدنى للأجور ومتوسط الأجور في الأردن

السنة	متوسط الأجور في القطاع الصناعي*	الحد الأدنى للأجور	مؤشر Kaitz
1999	345	80	0.23
2000	330.3	80	0.24
2001	359.6	80	0.22
2002	356.0	85	0.24
2003	366.0	85	0.23
2004	368.1	85	0.23
2005	368.9	95	0.26
2006	443.2	95	0.21
2007	455.0	110	0.24
2008	554.8	150	0.27
2009	528.2	150	0.28
2010	583.4	150	0.26
2011	616.2	150	0.24
2012	676.4	180	0.27
2013	771.8	180	0.23
2014	795.2	180	0.23
2015	799.7	180	0.23
2016	801.4	220	0.27

المصدر: من اعداد الباحث،

* دائرة الإحصاءات العامة: إحصاءات العمل في الأردن عدة سنوات.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) بأنه بدأ تطبيق الحد الأدنى للأجور عام 1999 بشكل فعلي، وتم زيادته خلال فترات متتالية (بشكل غير دوري)، وحسب الضغط على الحكومة من قبل النقابات العمالية، كون الحد الأدنى للأجور الحالي وحسب نظر النقابات العمالية لا يغطي التكاليف المعيشية السائدة في الأردن، فقد ارتفع متوسط الأجور الشهرية من (345) ديناراً في

الجدول رقم (2)
الصادرات الوطنية والصناعية بالمليون دينار ومعدلات نمو

السنة	الصادرات الوطنية	معدل النمو %	الصادرات الصناعية	معدل نمو %	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية %
1999	1051.353	-	752.397	-	71.6
2000	1080.817	2.8	882.001	17.2	81.6
2001	1352.370	25.1	964.740	9.4	71.3
2002	1556.748	15.1	1078.956	11.8	69.3
2003	1675.075	7.6	1141.229	5.8	68.1
2004	2306.626	37.7	1558.877	36.6	67.6
2005	2570.223	11.4	1798.370	15.4	70.0
2006	2929.310	14.0	1905.641	6.0	65.1
2007	3183.707	8.7	2216.429	16.3	69.6
2008	4431.113	39.2	3463.994	56.3	78.2
2009	3579.166	-19.2	2957.906	-14.6	82.6
2010	4216.948	17.8	3525.955	19.2	83.6
2011	4805.873	14.0	4224.745	19.8	87.9
2012	4749.570	-1.2	4215.061	-0.2	88.7
2013	4805.234	1.2	3227.502	-23.4	67.2
2014	5163.029	7.4	4047.903	25.4	78.4
2015	4797.583	-7.1	3893.139	-3.8	81.1
2016	4396.513	-8.4	4085.604	4.9	92.9
المتوسط		9.8		11.5	76.4

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي خلال المدة (1999-2016)

القطاع ساعية إلى امتصاص فائض الأيدي العاملة الأردنية من القطاعات الأخرى (دعم الصناعات، 2013). وأما الأداء التصديري الإجمالي، فقد حقق معدل نمو بلغ (9.8%)، وشكل متوسط إجمالي الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية ما نسبته (76.4%)، وهذا يدل على أن القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية المهمة من حيث مساهمته في استيعاب عمالة متزايدة، ودوره بالغ الأهمية في الصادرات الوطنية، والتأثير على النمو الاقتصادي.

ويتبين من خلال التحليل السابق أن الأداء التصديري للقطاع الصناعي لم يتراجع خلال فترة فرض وزيادة الحد الأدنى للأجور، علماً أن الصادرات الصناعية تعتبر العمود

وشكلت إجمالي الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية في عام 2016 ما نسبته (92.9%)، مما يدل على أن الصادرات الوطنية هي صادرات صناعية بالدرجة الأولى، والقطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية المهمة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومشاركته في إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تأثيره على النمو الاقتصادي (المسح الصناعي، 2015). وقد حقق الأداء التصديري للقطاع الصناعي معدلات نمو إيجابية خلال فترة الدراسة، إذ نمت الصادرات الصناعية بمتوسط معدل بلغ (11.5%) مما يدل على تطور وتزايد في حجم السلع المنتجة، علماً بأن الحكومة مهدت مناخاً استثمارياً في هذا

المطاطية والبلاستيكية، والصناعات الكهربائية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات الخشبية والأثاث، والصناعات الإنشائية، واللوازم الطبية والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية والتبغية، وصناعة التغليف والتعبئة والكرتون والورق، وجميع اللوازم المكتبية ومستحضرات التجميل، وتسهم بما نسبته (15.1%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016.

- 1- الصناعة الاستخراجية: وتضم الصناعات التعدينية كاستخدام النفط والغاز الطبيعي في أنشطة الخدمات المتصلة باستخدام النفط والغاز والصناعات الاستخراجية، وتساهم بما نسبته (2.4%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016.
- 2- المياه والكهرباء: وتضم إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة، وتسهم بما نسبته (2.7%) من الناتج الإجمالي المحلي في عام 2016 كما يبين الجدول رقم (3).

الرئيسي للصادرات، والمحرك الأول لعملية التجارة الخارجية، كما أنها تعد رافداً أساسياً لميزان المدفوعات بالعملة الأجنبية.

5 مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة ما نسبته (20%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وكما يبين الجدول رقم (3)، فالصناعة في الأردن من القطاعات الهامة والرئيسية، وتعد داعماً رئيسياً لاقتصاد الدولة، كما أنه تساهم في عملية النمو الاقتصادي بشكل مباشر، وذلك من خلال امتصاصها للعمالة المحلية، ودعمها لميزان المدفوعات، إضافة إلى أنها تعمل على تحريك الكثير من القطاعات الأخرى، والمشاركة في دعم دوران عجلة النمو الاقتصادي باتجاه الأمام، ويندرج ضمن نشاط القطاع الصناعي ما يلي:

- 1- الصناعة التحويلية: تضم عدد من النشاطات، كالصناعات الجلدية، والصناعات العلاجية، والصناعات

الجدول رقم (3)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

2016	2013	1999	
5442.6	5169.3	1019.4	الإنتاج الصناعي (مليون دينار)
20.2	24.6	17.6	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
15.1	19.4	13.9	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2.4	2.7	1.8	مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2.7	2.5	1.9	مساهمة الكهرباء والمياه في الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي لأعوام متفرقة خلال الفترة (1999-2016)

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2013 و2016 يعود سببه في الركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الأردني، وتراجع التجارة الخارجية.

ومن الواضح أن إنتاج القطاع الصناعي لم يتراجع خلال الفترة التي فرض فيها الحد الأدنى للأجور، بل حقق نمواً اقتصادياً، وذلك يشير إلى عدم وجود أثر سلبي للحد الأدنى للأجور على أداء القطاع الصناعي من خلال ما يمكن أن يحدثه من ارتفاع في تكلفة عنصر العمل أو انخفاض في

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قد نمت وازدادت خلال المدة (1999-2016) من (17.6%) إلى (20.2%)، أي بمعدل زيادة (14.7%) خلال المدة فرض الحد الأدنى للأجور، وهذا يؤكد على الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. حيث نمت عدد الشركات الصناعية إلى أن بلغ (20) ألف شركة تعمل في مختلف القطاعات الصناعية. وأما بالنسبة إلى التراجع في

الإنتاج أو في تنافسية القطاع.

6 التقدير القياسي لأثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية في الأردن:

تمّ بناء ثلاثة نماذج قياسية بهدف تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على كل من الصادرات الصناعية الإجمالية، وصادرات الصناعات الاستخراجية، وصادرات الصناعات التحويلية، آخذاً بالاعتبار بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على الصادرات الصناعية التي من أهمها سعر الصرف، والنتاج المحلي الإجمالي، ليصبح النموذج القياسي على النحو التالي (Boylanet, 1998) (Montenegro, 1998) (Saghaian, 2012) (1980):

$$\text{Exp}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{MW}_{it} + \beta_2 \text{GDP}_{it} + \beta_3 \text{Er}_t + E \quad (1)$$

حيث أن: i ترمز إلى القطاعات الصناعية التفصيلية وتأخذ القيم $i=1,2, \dots, 19$

t ترمز إلى السنوات وتأخذ القيم $t=1,2, \dots, 18$

E: الخطأ العشوائي.

وفيما يلي تعريف لمتغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الصادرات الصناعية (Exp)

هو حجم الصادرات الصناعية المتمثلة بقيمة الصادرات في القطاع الصناعي المعبر عنها بالمبيعات المصدرة في كل قطاع بالمليون دينار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار.

المتغير المستقل: الحد الأدنى للأجور (MW)

هو الحد الأدنى للأجور النسبي، وهو مؤشر يبين الحد الأدنى للأجور باستخدام مقياس Kaitz ويقاس بنسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط الاجر في القطاع (Kaitz, 1970).
المتغيرات الضابطة:

الإنتاج القائم في كل نشاط صناعي (GDP): هو الإنتاج القائم في كل نشاط صناعي بالمليون دينار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار.

سعر الصرف (Er): هو سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية، وقد تم استخدام سعر صرف الدينار مقابل اليورو، نظراً لثبات سعر صرف الدولار الأمريكي وتغير سعر صرف الدولار مقابل اليورو خلال فترة الدراسة.

وقد تم أخذ الفترة الزمنية ما بين (1999-2016) وبالاعتماد على المسوحات والتقارير السنوية (مسح الاستخدام ومسح العمالة والبطالة والنشرات والتقارير والكتب الإحصائية للبنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة وقد تم التقدير باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)).

وتم تقدير النموذج الأول لقياس الأثر على كافة الأنشطة الصناعية الإجمالية حسب التقسيم أو التصنيف الصناعي المستوى الثاني (ISIC3-DIGIT2) التي تشكل (19) نشاطاً مرتبطة بالصادرات. وأما النموذج الثاني، فيقيس الأثر على الصناعات التحويلية والتي تشمل (15) نشاطاً للصناعة التحويلية، مرتبطة بالصادرات، وبالنسبة للنموذج الثالث، فيقيس الأثر على الصناعات الاستخراجية التي تشمل نشاطين تصديريين.

6-1 اختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Stationary Test):

تم فحص سكون البيانات من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة (Stationary) Unit Root Test، وذلك باستخدام اختبار Levin, Lens & Chu test لجميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبعد إجراء اختبار (LLC) تبين من خلال النتائج أنَّ متغيرات النموذج ساكنة في المستوى بدلالة إحصائية عند (5%)، وكانت النتائج كما يبين الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار سكون البيانات لنموذج الصادرات الصناعية (Stationary Test)

النموذج الأول: القطاع الصناعي شامل 19 نشاط صناعي			
المتغير	t-statistic	probability	درجة السكون
Exp	-8.377	0.000*	Level ¹
MW	-4.472	0.000*	Level ¹
GDP	-2.235	0.088***	Level ¹
Er	-8.319	0.000*	Level ¹
النموذج الثاني: الصناعات التحويلية			
المتغير	t-statistic	probability	درجة السكون
Exp	-7.514	0.000*	Level ¹
MW	-3.540	0.000*	Level ¹
GDP	-1.874	0.030**	Level ¹
Er	-7.847	0.000*	Level ¹
النموذج الثالث: الصناعات الاستخراجية			
المتغير	t-statistic	probability	درجة السكون
Exp	-6.641	0.000*	Level ¹
MW	-4.472	0.000*	Level ¹
GDP	-1.642	0.050***	Level ¹
Er	-2.775	0.003*	Level ¹

وتشير * و ** و *** إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند درجة معنوية 1% و 5% و 10% على التوالي،
(1) ساكنة مع الحد الثابت والمتجهة الزمنية إذ يشير الحد الثابت إلى التأثيرات الفردية.

يبين المتغيرات ضعيف فهذا يعطي مؤشر على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (Tabachnik and Fidel, 2007) الجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج.

2-6 اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity (test):

يمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي من خلال تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، فإذا كان الارتباط

الجدول رقم (3):

نتائج اختبار الارتباط الخطي لنموذج الصادرات الصناعية (Multicollinearity Test)

النموذج الأول			
القطاع الصناعي شامل 19 نشاطاً صناعياً			
ER	GDP	MW	الارتباط
		1 -	MW
	1 -	-0.015 (0.775)	GDP
1 -	-0.016 (0.756)	-0.437 (0.000)	ER
النموذج الثاني:			
الصناعات التحويلية			
ER	GDP	MW	الارتباط
		1 -	MW
	1 -	0.003 (0.959)	GDP
1 -	-0.016 (0.785)	-0.439 (0.000)	ER
النموذج الثالث:			
الصناعات الاستخراجية			
ER	GDP	MW	الارتباط
		1 -	MW
	1 -	-0.017 (0.919)	GDP
1 -	-0.014 (0.937)	-0.383 (0.020)	ER

وتشير (Probability) إلى عدد درجة معنوية 5%.

وتشير نتائج تحليل الارتباط في الجدول رقم (3) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية، وتبين وجود ارتباط أحادي الذي لا يؤثر على معنوية التحليل، ويتمثل في الارتباط بين متغير (MW) والمتغير (ER) في النماذج الثلاثة، فهذا يعطي مؤشر على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي.

6-3 نتائج تقدير أثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية:

بعد إجراء اختبار (Hausman Test) تبين أن (P-value) للقطاع الصناعي كامل والصناعات التحويلية هو (0.99)، مما يشير إلى أن أسلوب التقدير المناسب لهذا النموذج هو نموذج

الاستخراجية فالنموذج يحتوي على عدد مقاطع أقل من عدد المعلمات المقدرة، بالتالي لا يمكن إجراء اختبار (Hausman test) لتحديد أي من الاختبارين المناسب، وفي هذه الحالة تم تطبيق (Fixed Effect). ويبين الجدول رقم (4) نتائج التقدير.

التأثيرات العشوائية (Random Effect)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares) (GLS) في تقدير معلمات النموذج التي تعالج قضايا الارتباط الذاتي، وعدم ثبات التباين، وأما بالنسبة إلى الصناعات

الجدول رقم (4)
نتائج تحليل الانحدار الخطي لنموذج الحد الأدنى للأجور والصادرات

المتغير التابع الصادرات الصناعية (Exp)			
الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	القطاع الصناعي	
Fixed Effect	Random Effect	Random Effect	Coefficients
NA ¹	0.99	0.99	Prob. Of Hausman Test
0.890	1.39	1.687	MW
[1.47]	[1.13]	[0.85]	
(0.151)	(0.250)	(0.395)	
0.829	0.460	3.953	GDP
[30.416]	[11.31]	[12.27]	
(0.000)*	(0.000)*	(0.000)*	
-5.767	-1.194	-1.382	ER
[-2.06]	[-1.78]	[-1.72]	
(0.048)*	(0.071)**	(0.046)*	
-13.480	6.494	-8.366	c
[-1.37]	[-2.41]	[-1.69]	
(0.178)	(0.016)	(0.090)	
0.93	0.40	0.34	R ²
0.92	0.39	0.33	Adj R ²
144.9	63.1	56.8	F – Stats.
(0.000)	(0.000)	(0.000)	
36	240	285	Obs.

وتشير [] إلى إحصائية t

وتشير () إلى إحصائية P-value

وتشير * و ** إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند درجة معنوية 5% و 10% على التوالي

(1) النموذج يحتوي على عدد مقاطع أقل من عدد المعلمات المقدرة بالتالي لا يمكن إجراء اختبار (Hausman test) لتحديد أي من الاختبارين المناسب (FE, RE) وفي هذه الحالة يمكن تطبيق FE فقط.

ومقبولة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

أثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية:

أن معلمة (MW) لم تكن ذات دلالة إحصائية على

ومن خلال النتائج في الجدول رقم (4) تبين قيمة (F-Statistic) أن النموذج جيد و ذو دلالة إحصائية مرتفعة، وكذلك كانت قيم معامل التحديد R² جيدة بالنسبة لنماذج البيانات المقطعية من المتغيرات في الصادرات الصناعية، وهذه النسبة تعتبر جيدة

تُعتبر معلمة (ER) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، مما يعني أن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض في الصادرات الصناعية وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

وإن نتيجة التحليل القياسي لأثر الحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية جاءت متوافقة مع الفرضية لهذه الدراسة وهي (لا يوجد أثر معنوي للحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية)، فلا يوجد أثر سلبي انعكس على تكاليف الإنتاج، ولا يوجد أثر إيجابي انعكس على إنتاجية العامل.

7 النتائج والتوصيات

7-1 النتائج:

من خلال التحليل السابق يتبين أن الأداء التصديري للقطاع الصناعي لم يتأثر خلال المدة التي فرض وازداد فيها الحد الأدنى للأجور، فالنموذج لم يدعم الأثر السلبي للحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية المتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتخفيض تنافسية القطاع الصناعي.

ويمكن الاستنتاج بأن انعدام الأثر السلبي للحد الأدنى للأجور على الصادرات الصناعية في الأردن، وجاء نتيجة أن قيمة الحد الأدنى للأجور قليلة بالنسبة إلى متوسط الأجور السائدة في كافة القطاعات، مما يؤكد عدم تأثير التكاليف بفرض الحد الأدنى، وأن الصادرات الصناعية في الأردن تتحدد نتيجة مجموعة من العوامل ليس الحد الأدنى للأجور واحداً منها، وبالتالي فإن زيادة مستوى الحد الأدنى للأجور الحالي إلى مستويات أعلى مما هو عليه من الممكن أن يحقق الكثير من المزايا ليمثل خطوة لإصلاح سوق العمل لدى الأردنيين.

7-2 التوصيات

1- إعادة النظر الفعلي في الحد الأدنى للأجور لطالما قيمة الحد الأدنى للأجور قليلة بالنسبة إلى متوسط الأجور السائدة في كل القطاعات، مما يحقق العديد من المزايا التي من أهمها زيادة إنتاجية العمال مما ينتج زيادة في الدخل، وبالتالي يرفع مستوى الطلب الكلي.

2- ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة

الصادرات الصناعية، أي أن معلمة (MW) لم تكن ذات دلالة إحصائية على الصادرات الصناعية ككل، ولا على الصناعات التحويلية، ولا على الصناعات الاستخراجية، وهذا يؤكد ما جاء سابقاً، أن زيادة الحد الأدنى للأجور ليس بالضرورة أن تؤثر على الصادرات الصناعية، فالحد الأدنى للأجور في الأردن أقل بكثير من متوسط الأجور، مما يؤكد ما جاء في الاتجاه الثاني وهو أن الصادرات لم تتأثر بشكل سلبي، إذ كانت الأجور العمالية أو متوسطات الأجور في الصناعات مرتفعة وتزيد عن مستوى الحد الأدنى للأجور بنسبة كبيرة، وبالتالي فإن فرض أو زيادة الحد الأدنى للأجور، ولن يرفع من تكلفة عنصر العمل لهذه المنشآت، وبالتالي لن يؤثر على تكاليف الإنتاج والقدرة التنافسية للصناعات، وعليه لن تتأثر الصادرات بشكل سلبي، وهذا يدل على قدرة الاقتصاد الصناعي على تحمل الأعباء المالية الناجمة من فرض الحد الأدنى للأجور.

أثر الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات الصناعية:

أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير (Exp) والمتغير (GDP)، إذ كانت جميعها ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية عند (1%)، وبالتالي فإن التغير في نسبة الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل نشاط يؤدي إلى تغير في قيمة الصادرات الصناعية، أي أن الزيادة في نسبة الإنتاج الصناعي لكل نشاط تؤدي إلى زيادة نسبة المبيعات المصدرة في كل نشاط صناعي، ومن هنا تبرز أهمية الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودورها في زيادة الصادرات الصناعية. فالزيادة في الإنتاج في القطاعات الاقتصادية تؤدي إلى الزيادة في الطلب على العمالة أو زيادة تشغيل الأيدي العاملة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال وينتج زيادة في الدخل، وبالتالي يرفع مستوى الطلب الكلي، من خلال خلق طلب إضافي، وبالتالي يشجع على زيادة الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي وبالتالي ينعكس على الصادرات الصناعية.

أثر سعر الصرف على الصادرات الصناعية:

للعمل على حماية العمالة المحلية من منافسة العمالة الوافدة، خاصة العمالة غير المرخصة في بعض المهن التي تقبل بأجور متدنية، إذ إن الإبقاء على حدٍ متدنٍ للأجور سيؤدي إلى رفض أبناء المجتمع العمل في بعض المهن، والأعمال

اليديوية ذات الأجور المتدنية، وبالتالي فإن زيادة الحد الأدنى للأجور ستمثل خطوة لإصلاح سوق العمل لدى الأردنيين، وزيادة إقبالهم على مهن غير مرغوبة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

ابوسل، روان (2006). **أثر الحد الأدنى للأجور على القطاع الصناعي**. جامعة اليرموك، رسالة ماجستير. طلافحة، حسين (2004). **الآثار المحتملة لزيادة الحد الأدنى للأجور على القطاع الصناعي**. جامعة اليرموك، دراسة أعدت بتكليف من مؤسسة تشجيع الاستثمار. فلاح، بلال (2014). **تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في المحافظات الشمالية**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

Economic Policy Research Institute, (MAS), Ramallah, Palestine

Hatch, John (1998). **The Case Against the Minimum Wage: Poverty Assessment by Microfinance Institutions, A Review of Current Practice**. **Finca International Project of USAID**.

International labor organization (2012), **Giving Globalization a Human Face, General Survey on the Fundamental Conventions Concerning Rights at Work in Light of the ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization**. Geneva. Available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/--relconf/documents/meetingdocument/wcms_174846.pdf

International labor organization (1983). **Arab Conventions of the Arab Labor Organization**. The eleventh session, Arab Labor Office.

International labor organization (2006). **Conditions of Work and Employment Program Social Protection Sector: Minimum Wages Policy**. Geneva.

قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4113 صفحة 1173. المرصد العمالي لحقوق العمال (2017)، **تقرير الاحتجاجات العمالية في الأردن**، إعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريديش ايبيرت الألمانية. منتدى الاستراتيجيات الاردني (2017)، **اقتصاديات الحد الأدنى للأجور في الاردن: مشاهدات من التجارب العالمية**. ورقة موقف.

AbuSal, Rawan (2006). **The Effect of the Minimum Wage on the Industrial Sector**. Master's Thesis, Yarmouk University, Irbid.

Boylanet, A. (1980). **The Functional Form of the Aggregate Demand Equation**. *Journal of International Economics*, 10: 561-566.

Central Bank of Jordan. **Statistical Database and Annual Reports**. <https://www.cbj.gov.jo/>

Department of Statistics (1999-2016). **Annual Statistical Reports**. Amman, Jordan.

Department of Statistics (2016). **Industrial Survey Report**. Amman, Jordan.

Department of Statistics (2016). **Survey Report of Employment and Unemployment**. Amman, Jordan.

Ehrenberg, R., & Smith, R. (2012). **Modern Labor Economics: Theory and public policy**, 11^{ed} edition. Cornell University, prentice hall.

Falah, Bilal (2014). **Assessment of Compliance with the Minimum Wage System in the Northern Governorates**.

- International labor organization (2014). **Enhanced Capabilities Organizations Economic, Social and Legality**. Minimum Wages are a Development Tool: a Workers' Approach.
- Kaitz, Hyman (1970), Experience of the Past: The National Minimum in Youth, Unemployment and Minimum Wages, **Department of Labor, Bureau of labor statistics**, Washington, USA.
- Kardoosh, Marwan (2001). Minimum Wages in Jordan Social Necessity or Economic Burden. **Royal Scientific Society (RSS)**, Jordan.
- Liton, M.; Akhter, R., & Hasan, S. (2018). Impact of Minimum Wage on Employment and Exports in Readymade Garments in Bangladesh. **Research on Humanities and Social Sciences**, 8 (9): 18-23.
- Meer, Jonathan (2018). The Minimum Wage: Implications for Missouri. **Missouri Policy Journal**, 7: 1-11.
- Meer, Jonathan, & West, Jeremy (2013). Effects of the Minimum Wage on Employment Dynamics. Texas A&M University, USA.
- Montenegro, C., & Senhadji, A. (1998). Time Series Analysis of Export Demand Equations: Across-Country Analysis. **IMF Working Paper**, No. WP/98/149.
- Neumark, David, & Wascher, William (2013). Revisiting the Minimum Wage-Employment Debate. **NBER Working Paper** No. 18681.
- Obeng, Samuel Kwabena (2015). An Empirical Analysis of the Relationship between Minimum Wage, Investment and Economic Growth in Ghan. **African Journal of Economic Review**, 3: 85-101.
- Sabia, Joseph (2015). Minimum Wages and Gross Domestic Product. **Contemporary Economic Policy**, 33 (4): 587-605.
- Saghaian, S., & Soltani, M. (2012). Export Demand Function Estimation for U. S .Raisins. Selected Paper for the **Southern Agricultural Economics Association**, Annual Meeting, Birmingham, U.K.
- Sapsford, D. and Tzannatos, Z. (1993). **The Economics of the Labour Market and Wage Gains of Minimum-Wage Entrants**. Social Science, Macmillan, London.
- Senhadji, A., & Montenegro, C. (1998). Time Series Analysis of Export Demand Equations: Across-Country Analysis. **IMF Working Paper**, No. WP/98/149.
- Stewart, Mark (2004). The Employment Effects of the National Minimum Wage. **The Economic Journal**, 114 (494): 110-116.
- Tabachnick, G& Fidell, S. (2007), Using Multivariate Statistics. 5th ed. Boston, MA: Allyn and Bacon.